

فراغ الحكم

يستطيع من تابع قضية الانسحاب من جزين، أن يتأكد من هزال الدولة وغيابها المطلق والدائم عن ممارسة المسؤولية، وكما يبدو وزراؤها معقدين تجاه أمور بسيطة وبديهية، وممارستها يجب أن تكون كما يُقال: أسهل من شرب الماء.

ما إن جاء إعلان الانسحاب من جزين، وبالرغم من الإنذار المبكر الذي أعطاه الدبلوماسيون، وأكدوه للحكومة اللبنانية مراراً، لم تبدُ هذه الأخيرة قادرة على أخذ موقفٍ يتناسب مع مسؤولياتها تجاه أرضها ومواطنيها، ولم يلتزم أحد من المسؤولين بكلمة صريحة واحدة لطمأنة الأهالي، الذين عاشوا الأمرين في تجارب سابقة بحكم تناوب الاحتلال على أرضهم، وبحكم ابتزازهم من جميع شذاذ الأرض. كما أن صور الجبل والإقليم وشرقي صيدا والثالث عشر من تشرين ما زالت حاضرة في ذاكرتهم.

ليس المطلوب، ولا المسموح، أن تأتي الطمأنة من رجال دين أو أحزاب أو أي كان. إن من حق جميع هؤلاء، لا بل من واجبهم، توجيه نداء للمحافظة على الهدوء والتعاون مع أجهزة الدولة لتطبيق القوانين، وليس للخروج عليها، كما يفعلون بقيامهم مقامها.

إن الطمأنة واجبة، وهي حق للجميع، وللمذنب قبل البريء، فأعمال الإدانة والثأر خارج إطار العدالة، هي جريمة أكبر من أي جريمة تنسب إلى متهم، فالعدالة هي شاملة وواحدة للجميع ولا تقبل الانتقاء والتعددية في التطبيق. إن الدولة تتغاضى عن الشغب، وتتساق وراءه حيث هو موجود، كما تخلقه أحياناً حيث لا يوجد، وتجعله ذريعة لتعتدي على الأمنين. فكلّ منطقة قانونها وعدالتها، وهكذا بالنسبة لكلّ مذهب ودين، ومع هذا تدّعي الحكومة أنها تمثل دولة القانون.

هذا الجو من الدجل والرياء صار مساعنا على شاشات التلفزيون، كما صار صباحنا على صفحات الجرائد، ونتساءل إلى متى كُتِب علينا أن نعيشه.

وإذا كان شاغلو مراكز السلطة تعييناً يقبلون ما يفرضه عليهم الاحتلال، ويلعبون دور الدمى، خوفاً من فضح سجلّ، أو نقصاً في شجاعة، أو طمعاً بمصلحة، فالشعب يرفض هذه الأدوار المزيّفة وهذه المزيادات التي تقوّض استقرار المجتمع وتبقيه فريسة الاستغلال بالهائه عن الاحتلال الكبير اللاغي لسيادته وقراره.

خوفنا من الفراغ في جزين، كخوفنا على أي منطقةٍ أخرى في لبنان، يأتي من فراغ السلطة في بيروت.